أميركا وامتحان سفارة صنعاء

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

احتدمت المعارك في مأرب وحولها. تبدو معركة مأرب طويلة. واضح أن الحوثيين (جماعة أنصارالله) يستميتون، بناء على أوامر إيرانية، من أجل الاستيلاء على المدينة. واضح أكثر أنهم بدأوا يواجهون مقاومة حقيقية في ظلّ تكثيف للطلعات الجوية للتحالف العربي.

ثمّة عوامل عدة تلعب، في هذه المرحلة، دورا يتعارض مع التوجهات الحوثيّة. هناك قوات جاءت من الجنوب لدعم المدافعين عن مأرب. هناك أيضا مصلحة للإخوان المسلمين، ممثلين بحزب التجمع اليمني للإصلاح، في منع سقوط المدينة مع ما يعنيه ذلك من سقوط نهائي لـ"الشرعيّة" التي هي أصلا في وضع يرثى له. الإخوان جزء أساسي من هذه "الشرعيّة" التي وضعت نفسها منذ فترة طويلة في خدمة الحوثيين، خصوصا في مرحلة ما قبل سقوط صنعاء في 21 أيلول – سبتمبر 2014. وقتذاك حاول الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي التذاكي معتقدا أن "أنصارالله" جمعية خيرية. ذهب إلى حدّ توقيع "اتفاق السلم والشراكة" معهم غداة وضع أيديهم على صنعاء. أمّن لهم غطاء الأمم المتحدة التي كانت ممثلة في تلك اللحظة اليمنية التاريخية بمبعوث الأمين العام جمال بنعمر.

من بين العوامل الأخرى التي يمكن أن تساعد في صمود مأرب وجود مصلحة لقبائل المنطقة، مثل عبيدة ومراد، في الدفاع عنها. يعرف أبناء هذه القبائل جيدا التنكيل الذي ينتظرهم في حال استيلاء الحوثيين على مأرب، وهو تنكيل من منطلق مذهبي لم يعرف اليمن مثله يوما.

ما يمكن أن يساعد في تخفيف الضغط على مأرب أيضا، بداية تغيّر في الموقف الأميركي. وراء ذلك الاستفزازات الحوثية من نوع دخول مقر السفارة الأميركية في صنعاء واحتجاز اليمنيين العاملين فيها. يتبيّن يوميا أن الحوثيين تلامذة نجباء للإيرانيين الذين استخفوا دائما بالولايات المتحدة وذلك منذ احتجازهم الدبلوماسيين الأميركيين في طهران رهائن لمدة 444 يوما منذ تشرين الثاني – نوفمبر 1979!

إيران تريد، باختصار شديد، العودة إلى المفاوضات المرتبطة بملفها النووي في فيينا حاملة أوراقا قوية تمكنها من فرض شروطها، وعملية اقتحام مقر السفارة الأميركية في صنعاء بمثابة جس نبض لإدارة بايدن

يعتقد الحوثيون أنّ في استطاعتهم اللعب مع الإدارة الأميركية الحالية من دون أي محاسبة. تجاهلوا، ربما، أن المسؤول عن الملفّ النووي تيموثي ليندركينغ يمتلك معرفة باليمن وما على المحكّ فيها. ليس ليندركينغ صقرا، لكنّه يعرف، في ما يبدو، أنّ حمل الحوثيين على التفاوض، بطريقة معقولة نسبيًا، يحتاج إلى تغيير في موازين القوى على الأرض وليس إلى المزيد من المسايرة والرضوخ لمطالبهم.

الأهم من ذلك كله أنه يتبيّن، انطلاقا مما يدور على أرض اليمن، أن "الجمهورية الإسلامية" تلعب أوراقها في المنطقة بطريقة ذكية محاولة الاستفادة من وجود إدارة أميركية لا هدف لديها غير العودة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني الموقع في تموز – يوليو 2015. يؤكّد ذلك ما يصدر بين حين وآخر عن روب مالي المسؤول عن الملف الإيراني في إدارة جو بايدن. ينتمي مالي إلى مدرسة سياسية تعتبر إيران الدولة الأهم في المنطقة وأن المطلوب استرضاؤها دائما. تمثل هذه المدرسة كل العقد الأميركية التي مكّنت إيران من متابعة مشروعها التوسّعي في المنطقة.

لم يكن لإيران الاستمرار في هذا المشروع، الذي دمّر العراق وسوريا ولبنان واليمن، لولا وقوف الإدارات الأميركية موقف المتفرّج منذ أيام جيمي كارتر.

في معظم المحطات الأساسية التي مرّت فيها العلاقات بين إيران ما بعد 1979 والإدارات الأميركية، رضخت أميركا لـ"الجمهورية الإسلامية" مع استثناءات قليلة من بينها اغتيال قاسم سليماني، قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" مطلع العام 2020.

بدأ ذلك بطريقة تصرّف إدارة جيمي كارتر لدى احتجاز الدبلوماسيين الأميركيين في طهران. لم تكن إدارة رونالد ريغان أفضل. انسحبت من لبنان بمجرّد تفجير مقر المارينز قرب مطار بيروت في 23 تشرين الأول – أكتوبر 1983. بدأت وقتذاك رحلة تحوّل لبنان إلى بلد تحت الانتداب الإيراني. كانت تلك رحلة طويلة مرّت باغتيال رفيق الحريري في شباط – فبراير من العام 2005 وصولا إلى تحكم إيران برئاسة الجمهورية في لبنان ابتداء من العام 2016.

الأكيد أن المحطّة الأهمّ كانت تسليم إدارة جورج بوش الابن العراق إلى إيران في العام 2003. وفّرت تلك الإدارة الظروف المناسبة كي تكون هناك انطلاقة جديدة للمشروع التوسّعي الإيراني الذي نشهد اليوم في اليمن فصلا آخر من فصوله الكثيرة.

باختصار شديد، تريد إيران العودة إلى المفاوضات المرتبطة بملفّها النووي في فيينا حاملة أوراقا قويّة تمكنها من فرض شروطها. من هذا المنطلق، تبدو عملية اقتحام مقر السفارة الأميركية في صنعاء بمثابة جسّ نبض لإدارة بايدن التي يبدو أنّ عليها إثبات أنها إدارة ديمقراطية مختلفة عن إدارة جيمي كارتر... أو إدارة باراك أوباما. في كل يوم يمر يتبيّن كم مأرب مهمة بالنسبة إلى مستقبل اليمن ومستقبل شبه الجزيرة العربية التي وجدت إيران موطئ قدم فيها. لا يتعلّق الأمر بوجود وعي أميركي لخطورة سيطرة إيران على جزء من اليمن وتحويله إلى قاعدة صواريخ وإطلاق لطائرات مسيّرة تهدّد دول المنطقة كلها، خصوصا المملكة العربية السعودية، فقط. يتعلّق الأمر أيضا بما إذا كانت إدارة جو بايدن مهتمّة أيضا بالمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة. يشمل ذلك من دون شك حرية الملاحة في البحر الأحمر حيث يسيطر الإيرانيون على ميناء الحديدة.

لا بد في نهاية المطاف من العودة مجدّدا، وللمرّة المئة، إلى السؤال الأساسي. هل الاستسلام لإيران خيار أميركي أم لا؟

المخيف أنّه على الرغم من التغيير الذي طرأ على الموقف من اليمن، ليس ما يشير إلى أن إدارة بايدن مستعدّة لاتخاذ موقف حازم من اقتحام السفارة في صنعاء واحتجاز الموظفين اليمنيين فيها. سيكون الموقف الأميركي من تصرّف الحوثيين في العاصمة اليمنية امتحانا لإدارة بايدن وللرئيس الأميركي نفسه الذي لم يظهر إلى اليوم أي صفة قيادية. تدلّ على ذلك طريقة الانسحاب من أفغانستان وتدلّ على ذلك أكثر طريقة التعامل مع الموضوع اليمني عموما وموضوع السفارة في صنعاء على وجه التحديد...

رفض العسكريين والاستعانة بهم في السودان

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

حضر سفير إحدى الدول الأجنبية في القاهرة ندوة بعد أشهر قليلة من وصول جماعة الإخوان، وأبدى استغرابه من مصريين مدنيين طالبوا بسقوط حكم العسكر خلال فترة إدارة المجلس العسكري للبلاد عقب رحيل نظام الرئيس الراحل حسني مبارك، ثم عادوا وهتفوا للاستعانة بالجيش عندما تأكدوا من فشل الإخوان في حكم مصر.

كان الرجل عاجزا عن فهم المنطق الذي أدى بشريحة كبيرة إلى تبني خطاب متناقض خلال وقت قصير، ما جعله يتشكك في طبيعة الدور السياسي للجيوش العربية. وما لم ينتبه له الكثيرون وقتها أن هناك جهات كانت لها مصالح في حالتي الرفض أو القبول، ودفعت نحو هذا أو ذاك وفقا لظروف كل مرحلة.

يقود الحديث المصري إلى ما يجري في السودان حاليا، حيث بات هناك انقسام حول الدور السياسي للجيش، فلا هو مرفوض تماما أو مقبول على طول الخط، فالقوى المدنية بعضها يرى ضرورة في وجوده داخل السلطة، وبعضها يطالب بخروجه منها نهائيا ويظل دوره محصورا في الأمور العسكرية خارج نطاق الحياة المدنية.

يأتي التناقض حيال الموقف من الجيوش العربية عادة خلال الفترات الانتقالية التي تبدو فيها الأوضاع الأمنية غير مستقرة، ورؤية القوى المدنية ضبابية، وتصبح الاستعانة بالمؤسسة العسكرية عملية محورية لضمان عدم الانفلات.

ما يجعل الجيش رقما مهمّا في مصر والسودان مثلا أنه لم يكن يوما بعيدا عن السياسة فيهما، فغالبية من حكموا البلدين لفترات طويلة ينحدرون منه، ويكاد يكون تاريخهما مرهونا بإرادة الكثير من الجنرالات.

أدت هذه المسألة إلى صعوبة في حالة الرفض مع امتلاك الجيش مفاتيح للحل والعقد في البلدين، وفي حالة القبول مع تصاعد أصوات المدنيين وحدوث تغير في مواقف قوى كبرى لم تعد ممتعضة علنا من سيطرة المؤسسة العسكرية وداعمة سرا لها.

بدلت التطورات في السودان الموقف، فالكثير من القوى المدنية المؤيدة للجيش لم تعد تمنحه شيكا على بياض، ورهنت تأييدها بالمرحلة الانتقالية وبعدها يجب أن يعود إلى ثكناته ويبتعد عن الانخراط في السياسة بصورة لا تمكنه من فرض سطوته أو يكون فيها المواطنون مضطرين إلى الاستعانة به.

كما أن اللعبة المزدوجة التي كانت تعتمد عليها بعض القوى الدولية في التعامل مع الجيش تساقطت جوانب عديدة فيها، ففكرة الدعم سرًا آخذة في التراجع أمام تصاعد المد المدني، وقد فهمت المؤسسة العسكرية في السودان هذا المعنى الذي حرّضها على الليونة والقبول بصفقة عودة رئيس الحكومة المعزول عبدالله حمدوك لموقعه.

لم يكن قبول حمدوك بالشراكة اعترافا بالدور السياسي للجيش بقدر ما هو اعتراف بأهمية الحفاظ على دوره الأمني في هذه المرحلة، لأن استمرار الخصام معه سوف يؤجج معركة سياسية سيكون السودان فيها الخاسر الأول، وقد يغيب عنه الأمل في إجراء انتخابات وتولي قوى مدنية ديمقراطية الحكم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

يكشف رفض المؤسسة العسكرية والاستعانة بها، أو العكس، عن توازنات القوى، فإذا كان الجيش متغلغلا في المجتمع ماديا ومعنويا ويمتلك من الأدوات الاقتصادية ما يساعده على فرض إرادته يستطيع كسب المعركة، وإذا مالت الكفّة لصالح القوى المدنية تصبح قدرته على الهيمنة محدودة أو كبيرة متوقفة على مدى صمود الأخيرة في المواجهة.

تبدو هذه القاعدة في السودان متساوية تقريبا، ولكل جهة عناصر قوة عندما تزيد عند طرف تنقص لدى الآخر، ومنذ استقلال السودان كانت هذه المعادلة حاضرة، ويفسر نجاح الجنرالات في القبض على السلطة فترات طويلة أنهم تمكنوا من تفكيك مقومات القوة في صفوف المدنيين واستغلوا عناصر الضعف، ما يفسر لماذا كان يتغلب العسكريون على المدنيين دائما في السابق.

حاول قائد الجيش السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان السير على هذا المنهج، وكاد يكسب الجولة الحاسمة التي ظهرت تجلياتها مع قراراته في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي ضد الحكومة وقوى الحرية والتغيير، لكن وجد أن الإصرار على إجراءاته لن ينسجم مع قوى كبرى كان يعتقد أنها سوف تستسلم للأمر الواقع بسهولة.

تحوي الرسائل السلبية التي تلقاها البرهان أخرى إيجابية وصلت إلى حمدوك وجعلته يقبل بنصف انتصار ويعود إلى التعامل مع المؤسسة العسكرية التي كان ينتظر طعنتها من الظهر فجاءته في الوجه مباشرة، لأن المقدمات التي سبقتها أشارت إلى أن الطعنة قادمة لا محالة وعليه أن يمتصّها بكل ما أوتي من حكمة وحنكة.

يشير تقبل حمدوك للطعنة ثم محاولة علاج الجروح التي تركتها على وجهه إلى أنه لن يقبل بالرضوخ للجيش، فقط يحتاج بعض الوقت لترتيب أوراقه ليكسب الجولة الحاسمة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى الانتخابات، وخلال هذه الفترة يلعب كي يتمكن من تسجيل نقاط لينزع الحجج التي استخدمها الجيش لضربه سياسيا.

تساعد هذه الطريقة على تحاشي الأخطاء التي وقعت فيها القوى المدنية وأسهمت في تفوق العسكريين وفرض إرادتهم، ويمكن أن تقلب الطاولة عليهم لأن امتصاص حمدوك للصدمة الأخيرة وتوابعها والعودة إلى رئاسة الحكومة يعني أنه يريد تحويل نصف الانتصار الذي تحقق إلى انتصار كامل لاحقا.

يريد أن يفضي تعاونه مع العسكريين هذه المرة إلى خروجهم من المشهد السياسي نهائيا، وهي عملية صعبة في السودان لن تكتمل معالمها ما لم تصطف القوى المدنية خلف حمدوك وتتخلى عن التشظي الذي أصابها خلال الفترة الماضية.

ربما تكون ممانعة البعض لاتفاقه السياسي مع البرهان لتقوية ظهره، لأنه يستطيع توظيف هذا الخلاف لرفض أي قيود أو إملاءات يحاول الجيش فرضها عليه، فتنوع القوى المدنية الرشيد سيكون مفيدا في المعركة الطويلة مع المؤسسة العسكرية.

وابتعاد قوى الحرية والتغيير عن الحكومة أو احتفاظها بمسافة بعيدا عنها سيفقد الجنرالات ذريعة تحكم هذا التحالف في القرار السياسي، ويقلل حدة استهدافه، ويكشف من الذي يهيمن ومن الذي يعمل على تحقيق أهدافه الخاصة قبل أهداف السودان.

يمرّ السودان بمرحلة مصيرية يمكن أن تضع حدا لإشكالية العلاقة بين المدنيين والعسكريين بكل ما تحمله من حساسية تاريخية، إما أن تستوعب الأولى الدرس وتعمل على توحيد رؤيتها وتمنع الاستمرار في تجريف التربة التي أدت إلى توغل الجيش في مفاصل الدولة، أو تقبل بسيطرته حقبة جديدة لا أحد يعلم نتائجها بعد أن كانت القوى المدنية قاب قوسين أو أدنى من طي صفحة الحكم العسكري في البلاد.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk